



في ختام فعاليات ورشة العمل التحضيرية لتقييم الاستراتيجية الوطنية للوقاية من ومكافحة الإيدز:

الاستراتيجية تعبر عن الالتزام السياسي والجدي في مواجهة الإيدز

وزير الصحة
العام والسكان:

وزيرة حقوق الإنسان: التوقيع على مشروع وثيقة لحماية حقوق المريض هي الأولى في اليمن

التأكيد على تصافر كل الجهود وأشراك مختلف الفعاليات في التوعية بمخاطر الوباء

برعاية معالي الأخ الدكتور/ عبد الكريم يحيى راصع - وزير الصحة العامة والسكان - نائب رئيس المجلس الوطني للسكان اختتمت الأسبوع الماضي بصنعاء فعاليات ورشة العمل التحضيرية لتقييم ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز، والتي نظمتها وزارة الصحة العامة والسكان والمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، وذلك خلال الفترة من ١٤-١١/٦/٢٠٠٦م.



مظهر زيارة



أمين معروف الجند



د. خديجة الهيصمي



د. عبد الكريم راصع

متابعة/ أمين عبدالله إبراهيم/ شوقي العباسي

عرض مؤجّر عن الوضع الحالي لوباء الإيدز في اليمن للدكتورة/ فوزية غرامة، المدير التنفيذي لبرنامج مكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً بوزارة الصحة والسكان.

عرض التوصيات المقترحة للاستراتيجية المحدثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، مشروع وحدة مكافحة الإيدز بالصحة العامة والسكان لقطاع الصحة الأولية.

ملاحظات عامة حول الاستراتيجية المستقبلية - للدكتور/ أسامة مسلم خبير مشروع وحدة مكافحة الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان.

التحديات التي تعوق تنفيذ الاستراتيجية، والطول المقترحة - لمارك ليجارس خبير ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

الخطوات الإجرائية لضمان مراجعة الاستراتيجية - للدكتورة/ أفرح ثابت (صندوق الأمم المتحدة للسكان).

كيف تطور ونحسن آلية التنسيق والمتابعة والتقييم.

هذا وبعد مناقشة كل تلك الأوراق والمواضيع وغيرها من قبل المشاركين في الورشة وبالبلغ عددهم ٢١ مشاركاً يمثلون مختلف الوزارات والجهات والمنظمات التالية:-

ضرورة تكاتف جهود جميع الشركاء، من هيئات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وجهات مانحة محلية ودولية للعمل على مكافحة مرض الإيدز وتسخير كل الإمكانيات المتاحة من أجل محاربة هذا المرض الفتاك والقضاء عليه.

الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز، وتحديد التخصصات المالية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة والفعاليات الخاصة بها.

ضرورة الاستمرار في إجراء الدراسات والبحوث حول وضع الإيدز في اليمن وتوفير قاعدة معلومات تتضمن بيانات دقيقة عن المرض، إلى جانب تبني حملات توعية مجتمعية عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة حول المرض، وتغيير نظرة المجتمع تجاه مريض الإيدز والتعريف بحقوقه الصحية والمعنوية.

حضر فعاليات هذه الورشة الاخوة/الدكتور/ أحمد مكي - عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصحة - والسكان، والدكتور/ عبدالباري الدغيش - عضو مجلس النواب- رئيس لجنة الصحة والسكان بالمجلس، والشهيد/ يحيى النجار- وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد، وهاشم الزين - ممثل الصحة العالمية بصنعاء، وعدد من المسؤولين والمعينين في الجهات ذات العلاقة.

المرضى بحسب المعايير المقررة من منظمة الصحة العالمية حول كيفية تقديم العلاج للمريض.

كما استعرض الدكتور/ أسامة مسلم الخبير في مشروع مكافحة الإيدز بالمجلس عرضاً حول مراجعة الاستراتيجية المقترحة ولماذا يتم مراجعتها وتقييمها وكيف يتم ذلك، والهدف من خلال العرض إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي من أجل الوصول إلى الأهداف التي يجب تحقيقها.

كما قدمت الأخت/ صفية الارياني منسقة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز في اليمن خريطة للأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل الشركاء، المعينين، وأهمية عدم تداخل أو تكرار الأنشطة بين الجهات، وذلك لما يساهم من عملية المتابعة والتقييم لتلك الأنشطة.

كما قدم السيد مارك ليجارس الخبير في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز عرضاً حول مواقع العنف والقوة، وكذا العواطف والمخاطر في طريقة مكافحة الإيدز في اليمن من خلال الأولويات الثمانية في المحاور الموجودة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز.

يعد ذلك تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل لمناقشة محاور الاستراتيجية، وعرضها بعد ذلك للخروج برؤية واضحة حول كيفية تطوير الاستراتيجية وأهدافها.

وقد تم في هذه الورشة مناقشة عدد من أوراق العمل والموضوعات المطروحة على جدول أعمال الورشة من أهمها:

الجهود والأدوار التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز من أجل محاربة هذا المرض ومكافحته والوقاية منه.

كما هاتين الكلمتين على أهمية ضرورة بذل المزيد من الجهود وتفعيل عملية التنسيق بين جميع الشركاء، والمعينين من أجل الحد من هذا المرض ومكافحته.

من جانبها استعرضت الدكتورة/ فوزية غرامة مديرة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز ما تم إنجازه من الاستراتيجية خلال الأعوام السابقة من خلال دعم ومساندة من قبل وزارة الصحة من حيث الالتزام السياسي تجاه الوقاية والرعاية، وكذا التردد لانتشار العدوى والوقاية السلوكية وذلك من خلال إعداد دليل للترصد الوبائي لحالات الإيدز، وإعداد بروتوكول للترصد البيولوجي والسلوكي للفئات الأكثر عرضة للخطر خلال تأسيس المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه بالإضافة إلى الأنشطة التوعوية لعامة الجمهور والفئات المعرضة للخطر، وخدمات الخط الساخن والمشورة وكذا الفحص الطوعي، وكذا القيام بتدريب كوادر صحية وأخصائين اجتماعيين للقيام بتقديم خدمات المشورة في المراكز المتخصصة.

كما تطرقت إلى أنه تم تخصيص مركزين في صنعاء، وعقد لتقديم الرعاية العلاجية والسرية لمرضى الإيدز، وطلب شراء علاجات لتلقيحها مجاناً للمرضى وكذلك أجهزة فحص للبدء بإعطاء العلاج

أن هذه الاستراتيجية قد تضمنت عدة مجالات للوقاية من مكافحة الإيدز، ووضعت العديد من التدخلات للحد من انتشاره، وحددت أدوار جميع الجهات المعنية وذات العلاقة بالتنفيذ، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنفذ بعد إقرارها مباشرة وذلك لعدة أسباب من أهمها: عدم توفر التمويل الكافي لها، حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين بلادنا والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي مثلت البداية الفعلية للتنفيذ وتحديداً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥م أي في السنة الأخيرة لهذه الاستراتيجية، وبالتالي كان لابد من مراجعة هذه الاستراتيجية وتقييمها من خلال التعرف على المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف الواردة بها بالشكل المطلوب.

وأشارت الكلماتان إلى أنه سيتم عقد مؤتمر موسع خلال شهر أغسطس القادم سيتم من خلاله اقتراح المخرجات النهائية لتعديل وتحديث هذه الاستراتيجية بحيث تستوعب جميع المتغيرات والمستجدات والملاحظات والمقترحات المطروحة والتي تم طرحها أيضاً في هذه الورشة الهامة.

كما أقيمت في الورشة أيضاً كلمتين من قبل كل من السيد/ إلكساندر إلين- نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان والقائم بأعمال رئيس مجموعة محور الإيدز، والسيدة/ إيريس سميني- المستشارة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، استعرضا فيها

إذا طرحنا هذه القضية المتعلقة بالإيدز بكل مصداقية وبالتالي تعتبر هذه الخطوة هي بداية الطريق الصحيح والانطلاق الحقيقية لوضع استراتيجيات ومقترحات وحلول عملية وناجحة يكون لها مردودات إيجابية لمعالجة هذه القضية الهامة والحساسة، وحتى لا يحتويها أي ثغور معينة أو جوانب قصور.

وأكدت الأخت/ الوزيرة، في ختام حديثها، على أن قضية المريض بصفة عامة هي ضمن مسارات حقوق الإنسان، وهي حق من حقوق الإنسان، وبناء على ذلك تم مؤخراً التوقيع على مسودة لوثيقة حقوق المريض كخطوة وبداية هي الأولى من نوعها يتم طرحها في بلادنا، الأمر الذي يتطلب تكاتف جميع الجهود من أجل إخراجها إلى أرض الواقع، حيث ونحن في أمس الحاجة لمثل هذه الحقوق للمريض سواء كان مريضاً بالإيدز أو بغيره من الأمراض الأخرى.

من جهتهما ألقى الأخوان/ أمين معروف الجند- الأمين العام للمجلس الوطني للسكان، ومظهر أحمد زيارة - الأمين العام المساعد، كلمة بالاناسبة استعرضا فيها أهم المراحل والخطوات التي تمت والجهود التي بذلت من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من ومكافحة نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز التي أقرت من قبل المجلس الوطني للسكان في نوفمبر عام ٢٠٠٢م، وتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء. وأوضحت الكلمتان بأنه على الرغم من

وفي الورشة ألقى الأخ الدكتور/ عبد الكريم يحيى راصع - وزير الصحة العامة والسكان نائب رئيس المجلس الوطني للسكان، كلمة أكد فيها على أهمية انعقاد هذه الورشة من أجل الوقوف على مضامين ومحاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من ومكافحة نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز، والعمل على مراجعتها وتحديثها وفقاً للمتغيرات والتطورات والمستجدات التي حدثت خلال الفترة الماضية.

كما أكد أيضاً على أهمية هذه الاستراتيجية والتي جاءت تعبيراً واضحاً وجاداً عن الالتزام السياسي في بلادنا نحو الوقاية من مكافحة مرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، الأمر الذي أعطى دفعة قوية للمضي قدماً لمواجهة ومحاصرة هذا الوباء الخطير.

وأشار الدكتور/ راصع بالجهود والتطورات والمستجدات التي قام بها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً بوزارة الصحة العامة والسكان، وخصوصاً في مجال الاهتمام بجانب الفحص والمشورة للمرضى، وشراء الأدوية، ومشاريع حماية الطفل من انتقال العدوى له من أمه.

وأبدى الأخ/ الوزير ارتياحه الشديد لما تشهده مبادئ مكافحة الإيدز من انضمام شركاء جدد وما نحين وتأسيس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والذين سيكون لهم دور إيجابي وفعال في الحد من توسيع رقعة انتشار هذا المرض العالمي الفتاك.

وفي ختام كلمته أكد وزير الصحة العامة والسكان على ضرورة العمل الجماعي لضمان حقوق الإنسان لمرضى الإيدز، وتوعية الناس التوعية الصحيحة والسليمة عن كيفية انتقال المرض وكيفية تجنبه ومكافحته والوقاية منه.

وعلى ضرورة أن يعمل برنامج مكافحة الإيدز بالوزارة، ومشروع وحدة الإيدز بالمجلس الوطني للسكان بالتفاعل والتنسيق الكامل مع المنظمات غير الحكومية وإشراكها في كل الفعاليات وذلك من أجل ضمان توسيع العمل في مجال التوعية بهذا المرض ونجاحها.

هذا وكما كانت الأخت الدكتورة/ خديجة الهيصمي - وزير حقوق الإنسان، قد حضرت في اختتام فعاليات هذه الورشة وألقت كلمة بالمناسبة أوضحت فيها بأن قضية أساسية، وأمرأ واقعا لابد من الاعتراف به.

وقالت: لابد أن نطرح كل قضايانا بكل شفافية ومصداقية، لأننا لن نستطيع أن نصل إلى حلول أو مقترحات إيجابية إلا

بهدف تكوين شبكة اتصالات بين الجهات العاملة في مجال مكافحة الإيدز

لقاء تشاوري لمثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات العاملة في مكافحة الإيدز

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وحدة مشروع مكافحة الإيدز السبت الماضي لقاء تشاورياً ضم عدداً من الأخوة ممثلي الجمعيات والمنظمات والهيئات العاملة في مجال مكافحة الإيدز.. وفي اللقاء أكد الأستاذ أمين معروف الجند الأمين العام للمجلس الوطني للسكان على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية من أجل تفعيل دور التوعية بخطورة هذا المرض والحد من انتشاره وتكثيف دور التوعية والتخفيف بمخاطر مرض الإيدز وطرق الوقاية منه.. وذلك من أجل الخروج بنتائج جيدة تخدم المجتمع، مؤكداً بضرورة خروج هذا اللقاء باليات عمل وتحديد أنشطة هادفة لرفع الوعي المجتمعي عن المرض.

من جانبه أشار الدكتور عبدالله العريشي المدير التنفيذي للوحدة إلى أن هدف هذا اللقاء هو تكوين شبكة تواصل بين المجلس الوطني للسكان - وحدة مشروع الإيدز- والمنظمات والهيئات غير الحكومية من أجل التنسيق فيما بينها وتفعيل دور تلك الجهات في إقامة الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بخطورة المرض وكيفية الوقاية منه والحد من انتشاره.

مثمناً الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في سبيل خدمة المجتمع، ولما لها من أهمية كبيرة كونها تصل إلى الفئات الأكثر عرضة والمهمشين وبالتالي فإن دورها كبير في إيصال الرسالة إلى أكبر شريحة من المجتمع.

كما استعرض د/ أسامة مسلم الخبير في مشروع مكافحة الإيدز في المجلس دور المجتمع المدني وتأثيره في أنشطة التوعية حول الإيدز وعملية التنسيق المتمثلة بالمشاركة في المعلومات والالتزام السياسي تجاه هذه القضية.

هذا وقد خرج اللقاء بمقترح ضرورة تكوين وتشكيل مجلس تنسيق لمكافحة الإيدز من الجهات العاملة في مجال مكافحة الإيدز وذات العلاقة.

فيما بينها وتفعيل دور تلك الجهات في إقامة الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بخطورة المرض وكيفية الوقاية منه والحد من انتشاره.

مثمناً الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في سبيل خدمة المجتمع، ولما لها من أهمية كبيرة كونها تصل إلى الفئات الأكثر عرضة والمهمشين وبالتالي فإن دورها كبير في إيصال الرسالة إلى أكبر شريحة من المجتمع.

كما استعرض د/ أسامة مسلم الخبير في مشروع مكافحة الإيدز في المجلس دور المجتمع المدني وتأثيره في أنشطة التوعية حول الإيدز وعملية التنسيق المتمثلة بالمشاركة في المعلومات والالتزام السياسي تجاه هذه القضية.

هذا وقد خرج اللقاء بمقترح ضرورة تكوين وتشكيل مجلس تنسيق لمكافحة الإيدز من الجهات العاملة في مجال مكافحة الإيدز وذات العلاقة.